AE

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/132
E/1997/57
5 May 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
البند ٩٨ (ج) من القائمة الأولية*
مسائل السياسة القطاعية: الأغذية والتنمية الزراعية المستدامة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧
جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت**
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان للمؤتمرات والقمم الدولية الرئيسية للأمم المتحدة

نتائج مؤتمر القمة العالمي للأغذية، بما فيها الإجراءات الواجب اتخاذها لمتابعة النتائج على جميع الأصعدة المناسبة

مذكرة من الأمين العام

وفقا لقرار الجمعية العامة ١٠٩/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وقرارها ١٧١/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، يتشرف الأمين العام بأن يقدم الى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن نتائج مؤتمر القمة العالمي للأغذية، المعقود في روما في الفترة من ١٣ الى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

* A/52/50.

** E/1997/100.

300597 280597 280597 97-11829

[الأصل: بالأسبانية، والإنكليزية، والصينية، والعربية، والفرنسية]

مرفق

تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن نتائج مؤتمر القمة العالمي للأغذية، المعقود في روما في الفترة من ١٣ الى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦

١ - رحبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ١٧١/٥١ بشأن الأغذية والتنمية الزراعية المستدامة الصادر في ١٩٩٦/١٢/١٦، بنتائج مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذى عقد في روما خلال الفترة من ١٣ الى ١٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٦، وحثت جميع أعضاء المجتمع الدولي، على التعاون بصورة نشطة ومنسقة في تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية التي اعتمدت في مؤتمر القمة، وكررت تأكيد دعوتها للمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة الى أن يقدم للجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعي، " تقريرا عن نتائج مؤتمر القمة العالمي للأغذية بما في ذلك الاجراءات التي ستتخذ لمتابعة نتائج مؤتمر القمة على جميع الصعد المناسبة".

٢ - ويتشرف المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة أن يقدم هذا التقرير استجابة لدعوة الجمعية العامة، ويغتنم هذه الفرصة للاعراب عن امتنانه للجمعية العامة لتأييدها عملية التحضير لمؤتمر القمة العالمي للأغذية والنتائج التي أسفر عنها.

معلومات أساسية

٣ - انعقد مؤتمر القمة العالمى للأغذية بروما فى الفترة من ١٣ إلى ١٧ نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٦ على مستوى رؤساء الدول والحكومات. وتمركز هدف مؤتمر القمة على تجديد الالتزام العالمى على أعلى المستويات باستئصال الجوع وسوء التغذية وتحقيق الأمن الغذائى المستدام لكافة الشعوب.

٤ - وكانت المنظمة قد دعت لعقد المؤتمر كرد فعل لانتشار ظاهرة نقص التغذية على نطاق واسع وتزايد القلق بشأن قدرة الزراعة على الوفاء باحتياجات الأغذية فى المستقبل. ففى الدورة السابعة والعشرين التى عقدها مؤتمر المنظمة على مستوى وزارى فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٣، أعربت البلدان الأعضاء عن "عميق قلقها "إزاء الوضع الراهن وآفاق المستقبل وشددت على أن "المشكلات الرئيسية للعالم فى مجالات الأغذية والتغذية والقدرة على الاستدامة تستلزم اجراءات عاجلة على المستويات القطرية والدولية".

٥ - وبعد مشاورات مع عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات من جميع أقاليم العالم، دعا المدير العام مؤتمر المنظمة لدراسة اقتراحه بعقد مؤتمر قمة عالمي للأغذية فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٦. وقد حظى هذا الاقتراح لاحقا، بعد اقراره من قبل المؤتمر في دورته الثامنة والعشرين التي عقدت فى أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٥، بتأييد بالاجماع من الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥. وتزايد الدعم لفكرة عقد المؤتمر فى الفترة التى سبقت انعقاد القمة خلال المناقشات التى جرت أثناء الدورات ١٠٦ و١٠٧ و١٠٨ للمجلس وفى المؤتمرات الاقليمية للمنظمة، كما صدرت قرارات وتوصيات تدعم مؤتمر القمة فى عدد كبير من الاجتماعات الحكومية الدولية الأخرى.

تحضير وثائق مؤتمر القمة

٦- استلزم التحضير لعقد مؤتمر القمة اجراء مشاورات موسعة فيما بين الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص.

٧ - وعهد المؤتمر في قراره رقم ٩٥/٢ الذى اتخذه خلال دورته الثامنة والعشرين الى لجنة الأمن الغذائي العالمي بدور جهة الوصل فيما يخص عملية التحضير لمؤتمر القمة العالمي للأغذية. وهذه اللجنة مفتوحة للبلدان الأعضاء فى المنظمة ولجميع البلدان الأعضاء فى الأمم المتحدة التى تعرب عن اهتمامها بالمشاركة فى عمل اللجنة. ومن خلال مجموعة عمل خاصة لما بين الدورات تابعة للجنة الأمن الغذائى العالمى، أمكن تحقيق تقدم ملموس فى إعداد مشروع وثيقة إعلان روما بشأن الأمن الغذائى العالمى وخطة عمل مؤتمر القمة العالمى للأغذية.

٨ - وأتاحت المناقشات التى جرت فى المؤتمرات الاقليمية للمنظمة مدخلات أساسية بشأن إعداد وثائق مؤتمر القمة وشمل ذلك : الدورة الثالثة والعشرين للمؤتمر الاقليمى للشرق الأدنى، الرباط، المغرب، ٢٦--١٩٩٦/٣/٣٠، والدورة التاسعة عشرة للمؤتمر الاقليمى لأفريقيا، واغادوغو، بوركينا فاسو، ١٦-١٩٩٦/٤/٢٠، والدورة العشرين للمؤتمر الاقليمى لأوروبا، تل ابيب، اسرائيل، ٤/٢٩ - ١٩٩٦/٥/٣، والدورة الثالثة والعشرين للمؤتمر الاقليمى لآسيا والمحيط الهادى، آبيا، ساموا، ١٤-١٩٩٦/٥/١٨، والدورة الرابعة والعشرين للمؤتمر الاقليمى لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، اسونسيون، باراغوى، ٢-١٩٩٦/٧/٦، إضافة الى المشاورات الاقليمية لأمريكا الشمالية التى نظمتها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. وأعد كل مؤتمر اقليمى مساهمة لدعم مشروعات الوثائق الخاصة لمؤتمر القمة العالمى للأغذية، استنادا الى وثيقة تتعلق بحالة الأمن الغذائى العالمى والقضايا ذات الصلة بالاقليم، الى جانب تقارير عن التقدم الذى تحرزه فى عملها مجموعة العمل لما بين الدورات التابعة للجنة الأمن الغذائى العالمى.

٩ - وبالاضافة الى هذه العملية الدستورية، ساهمت محافل عديدة أخرى فى زيادة الوعى وصياغة وجهات نظر ومقترحات لتقويم أهداف مؤتمر القمة، ابتداءا من الجمعية العالمية للأمن الغذائى، وهى ندوة دولية نظمتها الحكومة

الاتحادية الكندية وحكومة كيبيك فى أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٥ بمدينة كيبيك والاجتماع الوزارى بشأن الأمن الغذائى العالمى الذى انعقد فيها بمناسبة الذكرى الخمسين لانشاء منظمة الأغذية والزراعة.

١٠ - وتلقت الحكومات والمنظمات المعنية تشجيعا للاستفادة من الاجتماعات المقررة سلفا فى مناقشة جوانب نوعية محددة للأمن الغذائى. وصدرت عن عدد كبير من البلدان وثائق تحدد الموقف القطرى، وذلك كجزء من استعدادات تلك البلدان للمشاركة فى مداولات مؤتمر القمة. كما عقدت المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص اجتماعاتها لمناقشة مؤتمر القمة، الى جانب مشاركتها فى الأنشطة القطرية وفى المشاورات التى عقدتها المنظمة قبل انعقاد كل مؤتمر اقليمى، وفى أعمال الدورة الثانية والعشرين للجنة الأمن الغذائى العالمى. وجرى تقديم عدد كبير من البيانات المهمة الصادرة عن المنظمات غير الحكومية الى مؤتمر القمة العالمى للأغذية الى أمانة مؤتمر القمة. كما عقد بالتزامن مع انعقاد مؤتمر القمة محفلا للمنظمات غير الحكومية فى روما خلال الفترة من ١١ إلى ١٩٩٦/١١/١٧.

١١ - وبعد أن أخذت كافة هذه المدخلات بالاعتبار، استكملت مناقشة الوثائق أثناء الدورة الثانية والعشرين التى عقدت من ٢٧ إلى ٩/٣٠ ومن ٨ إلى ١٠/٩ ومن ٢٨ إلى ١٩٩٦/١٠/٣١. وبهذا الشكل تمت الموافقة على نص إعلان روما بشأن الأمن الغذائى العالمى وخطة العمل الخاصة لمؤتمر القمة العالمى للأغذية قبل أسبوعين من موعد انعقاد مؤتمر القمة، تمهيدا لدراستهما من قبل رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم. كذلك أيدت اللجنة الترتيبات الخاصة بتنظيم عمل مؤتمر القمة العالمى للأغذية ودعت رئيس اللجنة لتقديم إعلان روما بشأن الأمن الغذائى العالمى وخطة عمل مؤتمر القمة العالمى للأغذية أمام مؤتمر القمة لاقرارهما.

الوثائق الفنية الأساسية

١٢- وصدرت أربع عشرة وثيقة فنية أساسية إضافة الى أطلس فنى شكلت فى مجموعها الأساس التحليلى للقرارات والاجراءات ذات الصلة بالسياسات التى أقرها مؤتمر القمة. وقد أعد موظفو المنظمة هذه الوثائق، بالتعاون فى أغلب الحالات، مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى على أوسع نطاق. وجرى توزيع هذه الوثائق بشكلها المؤقت ابتداء من مطلع ١٩٩٥ مع طلب تقديم التعليقات عليها وتلقيها من خلال عملية استعراض موسعة شارك فيها من بين جهات أخرى خبراء من الحكومات والوكالات الشقيقة فى الأمم المتحدة وشخصيات بارزة. ونشرت المنظمة هذه الوثائق الأساسية والأطلس الفنى بشكلها النهائى المنقّح فى ثلاثة أجزاء قبل انعقاد مؤتمر القمة. وترد عناوين هذه الوثائق فى الاطار أدناه.

الوثائق الفنية الأساسية لمؤتمر القمة العالمي للأغذية

١ - الأغذية والزراعة والأمن الغذائى: التطورات العالمية منذ مؤتمر الأغذية العالمى وآفاق المستقبل
٢ - مشروعات ناجحة فى مجال الأمن الغذائى
٣ - البيئة الاجتماعية - السياسية والاقتصادية للأمن الغذائى
٤ - الاحتياجات الغذائية والنمو السكانى
٥ - الأمن الغذائى والتغذية
٦ - دروس من الثورة الخضراء : نحو ثورة خضراء جديدة
٧ - انتاج الأغذية: الدور الرئيسى للمياه
٨ - امدادات الأغذية للمستهلكين: التسويق والتصنيع والتوزيع
٩ - دور البحوث فى الأمن الغذائى العالمى والتنمية الزراعية
١٠ - الاستثمار فى القطاع الزراعى: التطور والتوقعات
١١ - الانتاج الغذائى وتأثيره على البيئة
١٢ - الأغذية والتجارة الدولية
١٣ - الأمن الغذائى والمساعدات الغذائية
١٤ - تقدير التقدم الممكن فى ميدان الأمن الغذائى
١٥ - الأطلس الفنى

مشاركة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مؤتمر القمة العالمي للأغذية

١٣ - رحبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم ١٠٩/٥٠ بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٠، بقرار مؤتمر المنظمة بعقد مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ودعت، ضمن جملة أمور أخرى، جميع مؤسسات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات غير الحكومية للتعاون بفعالية مع المنظمة في الاعداد لمؤتمر القمة.

١٤ - وشارك الكثير من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في وضع وتنقيح مشروع اعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، والمفاوضات التي دارت بشأنهما. وحدثت هذه المشاركة إما من خلال اجتماعات لجنة الأمن الغذائي العالمي وجماعة العمل لما بين الدورات التابعة لها، والمؤتمرات الاقليمية للمنظمة أو في شكل تعليقات موضوعية على الوثائق التي قدمت لأمانة مؤتمر القمة. وتميز عدد من المنظمات بمشاركة فعالة بوجه

خاص، من بينها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، اليونيسيف، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اليونسكو، صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة التجارة العالمية. ويجدر الذكر بأن العملية التحضيرية قد صيغت على نحو يكفل لها المرونة والكفاءة والجدوى الاقتصادية. وانصب الاهتمام في ابقاء التكاليف المالية في حدودها الدنيا وتجنب اللجوء الى انشاء آليات تفاوض جديدة بالاستفادة من الآليات الموجودة، وبوجه التحديد الأجهزة الرياسية للمنظمة والأجهزة الفرعية التابعة لها، والاجتماعات الأخرى المقررة.

١٥ - علاوة على ذلك، عقدت مشاورات غير رسمية ما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وذلك في المقر الرئيسي للمنظمة، متزامنة مع وحدات جماعة العمل لما بين الدورات التابعة للجنة الأمن الغذائي. وعقدت الدورة الأولى في ١٩٩٦/٦/٥، والثانية في ٨/١ والثالثة يوم ٩/٢٣. وحضرت هذه المشاورات كل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اليونيسيف، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة التجارة العالمية، حيث ناقشت السبل التي تكفل لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تؤثر على نحو هادف في نتائج مؤتمر القمة، وأن تساهم في متابعة مؤتمر القمة.

١٦ - كذلك اتخذت مشاركة منظومة الأمم المتحدة شكل الدعم المالي، حيث قدم البنك الدولي أموالا للأنشطة التحضيرية، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لعمليات التحضير على المستوى القطرى وأعمال المتابعة في اقليم أفريقيا. وعاون المنسقون المقيمون للأمم المتحدة في تنسيق الاستعدادات على المستوى القطرى، والأنشطة الاعلامية وحشد الموارد على المستوى القطرى.

١٧ - وقام الكثير من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأجهزتها بأنشطة اضافية ترتبط بمؤتمر القمة، أو أصدرت بيانات دعم، ومن بينها المجموعة الاستشارية المشتركة المعنية بالسياسات، واللجنة الفرعية التابعة للجنة التنسيق الادارية المعنية بالتغذية، واللجنة الفرعية التابعة للجنة التنسيق الادارية المعنية بالتنمية الريفية. وعقد صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة، في روما، اجتماع جماعة الخبراء المعني بالانتاج الغذائي والنمو السكاني، وذلك لدراسة القضايا المثارة في الوثيقة الفنية بشأن العوامل السكانية في الأمن الغذائي.

١٨ - وعاونت ادارة الأمم المتحدة للاتصال غير الحكومي، في ابلاغ المنظمات غير الحكومية بأنباء مؤتمر القمة وعملية التحضيرات لعقده، وذلك من خلال الريبورتاجات والأخبار التي كانت تنشرها في دوريتها المسماة الوسيط *(GO - Between)*.

١٩ - وشاركت عشرون من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بالكلام في مؤتمر القمة. وتحدث الأمين العام للأمم المتحدة في الاحتفال الافتتاحي، وأدلى ١١ من الرؤساء التنفيذيين، و٤ نواب رؤساء تنفيذيين و٤من كبار المسؤولين في منظمات مشاركة في لجنة التنسيق الادارية، ببيانات خلال اليومين التاليين للافتتاح.

نتائج مؤتمر القمة

٢٠ - اشتركت في مؤتمر القمة مائة وخمسة وثمانون بلدا والمجموعة الأوروبية وحضره من بين رؤساء الوفود ٤١ رئيس دولة و١٥ نائب رئيس و٤١ رئيس وزراء و١٥ نائب رئيس و٧٤ من رؤساء الوفود الأخرى. كما حضره نحو ٤٥٠ منظمة غير حكومية و٨٠ منظمة من أسرة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية.

٢١ - وقد وافق رؤساء وفود ١٨٦ بلدا على الوثيقتين السياسيتين (إعلان روما بشأن الأمن الغذائي، وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية) لدى بداية أعمال مؤتمر القمة عقب مراسم الافتتاح، في حين سجل ١٥ بلدا تحفظات أو طلب بيانات تفسيرية فيما يتعلق بجوانب معينة من اعلان روما وخطة العمل.

٢٢ - وحقق مؤتمر القمة العالمي للأغذية نجاحا باهرا في زيادة وعي الرأي العام بمشكلتي الجوع وسوء التغذية ومدى انتشارهما في العالم والأسباب والآفاق. ولعل أبرز ما حققه المؤتمر ذلك الالتزام السياسي القوي والضروري للترويج لوضع استراتيجيات وأنشطة فعالة لبلوغ أهدافه المتمثلة بخفض عدد ناقصي التغذية الى نصف عددهم في الوقت الحاضر في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥ والعمل في ذات الوقت لتحقيق الأمن الغذائي للجميع واستئصال شأفة الجوع من جميع البلدان.

متابعة مؤتمر القمة

٢٣ - ويتضمن إعلان روما سبعة التزامات تشكل قاعدة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام للجميع، في حين توضح خطة العمل الأهداف والأعمال المناسبة للتنفيذ العملي للالتزامات السبعة.

٢٤- ويرد النص الكامل للاعلان وخطة العمل في تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

٢٥ - يؤكد الالتزام السابع من خطة العمل على أن المحور الرئيسي للعمل يوجد في المستوى القطري، حيث أن الحكومات تضطلع بالمسؤولية الرئيسية في ايجاد بيئة اقتصادية وسياسية تضمن الأمن الغذائي لمواطنيها ويشارك في تحقيق هذا الهدف جميع عناصر المجتمع المدني (الفقرة ٥٦ من خطة العمل). كذلك تم ابراز أهمية التعاون الدولي

القوى فى التنفيذ الفعال لخطة عمل مؤتمر القمة. وتم التشديد على أن هذا يستلزم تنسيقا وتعاونا فعالا مع منظومة الأمم المتحدة، بما فى ذلك مؤسستا بريتون وودز، على أن تؤخذ فى الحسبان اختصاصات منظمة الأغذية والزراعة والمنظمات الأخرى ذات الصلة (الفقرة ٥٧ من خطة العمل). وان الأولوية التى أعطيت لتشجيع ودعم العمل على المستوى القطرى تعد واحدة من المبادئ الأساسية التى تبرز الترتيبات بشأن التعاون فيما بين الوكالات فى متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمى للأغذية.

- التعاون بين الوكالات فى مجال تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمى للأغذية

٢٦ - حدد الالتزام السابع دورا مهما للجنة التنسيق الادارية فى متابعة مؤتمر القمة. وتحقيقا لهذه الغاية ستقوم الحكومات بما يلى وفقا للفقرة ٥٩ (ح) من خطة العمل:

"دعوة لجنة التنسيق الادارية، من خلال رئيسها، الأمين العام للأمم المتحدة، الى ضمان التنسيق اللازم بين الوكالات وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٧/٥٠ ، والى الاقرار، لدى النظر فى رئاسة أية رئاسة تابعة للجنة التنسيق الادارية يناط بها متابعة مؤتمر القمة العالمى للأغذية على المستوى المشترك بين الوكالات، بالدور الرئيسى الذى تؤديه منظمة الأغذية والزراعة ضمن اختصاصاتها فى ميدان الأمن الغذائي، وذلك اهتداء بروح قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى ١٩٩٦/٣٦."

٢٧ - وتلقت المنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة التشجيع للشروع بمشاورات تجرى ضمن جملة أمور أخرى في اطار لجنة التنسيق الادارية، بشأن مواصلة اعداد وتعريف نظام المعلومات والخرائط عن انعدام الأمن الغذائي والحساسية للاختلالات الغذائية. ومن المنتظر أن تلعب المنظمة دورا مساعدا في هذا الجهد، والتي يتوجب رفع نتائجها الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي من طريق لجنة التنسيق الادارية (الفقرة ٥٩ (ب) من خطة العمل).

٢٨ - كما أن الأمين العام مدعو لأن يطلب من لجنة التنسيق الادارية موافاة المجلس الاقتصادى والاجتماعي، وفقا للاجراءات المقررة، بتقارير عن التقدم المحرز في متابعة وكالات الأمم المتحدة لمؤتمر القمة العالمي للأغذية (الفقرة ٦٠ (ب) من خطة العمل).

٢٩ - وفي أعقاب المؤتمر، اقترحت المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية على لجنة التنسيق الادارية بأن يكون هناك تنسيق مشترك بين الوكالات فيما يتعلق بمتابعة أعمال مؤتمر القمة وذلك بهدف ضمان الحد الأقصى من مردودية التكاليف والتركيز على المستوى القطرى والمرونة والكفاءة في الأداء، مع تجنب انشاء آليات تنظيمية جديدة في وقت تتقلص فيه ميزانيات المؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، والالتزام بقرارات مؤتمر المنظمة والجمعية

العامة بأن لا ينبغي أن يدعو مؤتمر القمة انشاء آليات تمويل جديدة أو مؤسسات جديدة، ويلتزم بالمبادىء التي وجهت عملية ترشيد أعمال الأجهزة الفرعية التابعة للجنة التنسيق الادارية.

٣٠ - ولابد من التأكيد على أن في نية المنظمتين اقامة تعاون وثيق مع برنامج الأغذية العالمي ومع الشركاء المعنيين الآخرين بدءا من المراحل المفاهيمية وحتى المراحل التشغيلية لهذه العملية.

٣١ - من المنتظر اجراء المشاورات من خلال انشاء مجموعة (مجموعات) تهتم بمعالجة موضوعات محددة في اطار نظام المنسق المقيم، بمشاركة الحكومات وشركاؤها في الداخل والخارج، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية لدعم الأعمال على المستويات القطرية. وسيكون ذلك متماشيا مع روح قرار الجمعية العامة رقم ١٢٠/٥٠ الذى يطلب " من الأمين العام جعل نظام المنسق المقيم يتسم بقدر أكبر من المشاركة في الوظائف التي يؤديها على المستوى الميداني، ولاسيما من خلال الاستفادة بحد أقصى من الجماعات التي تهتم بمعالجة موضوعات محددة وتطبيق منهج يتسم بقدر أكبر من التشاور (الفقرة ٣٦ من القرار ١٢٠/٥٠) يضاف الى ذلك أن الآلية المذكورة سوف تسهّل التنسيق المدعم فيما بين الوكالات على المستوى الميداني كما تنص على ذلك الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة رقم ١٧١/٥١.

٣٢ - والهدف، على المستوى الميداني، هو زيادة الآليات على هذا المستوى دون التقليل من مساهمات المقر الرئيسي، وهو ما يشمل: (١) تسهيل، أو تنشيط، عملية المشاركة بشأن وضع الأولويات، وتصميم البرامج والمشروعات، (٢) الاستخدام الفعال لتكامل الموارد المتاحة لدى الوكالات القطرية ومنظمات منظومة الأمم المتحدة.

٣٣ - وسيستمد تقاسم الخبرات على المستوى القطرى، وتقديم الدعم الفني المقدم من المقر الرئيسي الى المجموعات العاملة على المستوى الميداني من خلال انشاء شبكات للترتيبات فيما بين المنظمات ذات الصلة مع نهوض المنظمة بمسؤولية تشغيل الشبكات. ومن المنتظر أن يؤدى الاستخدام المكثف لوسائل الاتصالات الالكترونية، مع نشر تقارير دورية عن سير العمل مباشرة على أجهزة الكمبيوتر، الى تقليل الحاجة لعقد اجتماعات رسمية الى مستوى الحد الأدنى. كما ستسمح هذه الآلية المرنة بمساهمة الشركاء من خارج الأمم المتحدة من أجل الحصول على أوسع نطاق ممكن من مجموعة المعارف المتاحة لتجنب المعوقات التنظيمية التي تفرضها الهياكل الرسمية فيما بين الوكالات.

٣٤ - وسيكون الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مديرا للمهمات، باعتباره الرئيس السابق لمجموعة الرصد والتقييم في اللجنة الفرعية المعنية بالتنمية الريفية التابعة للجنة التنسيق الادارية، ويتولى من بين أمور أخرى التحليل الانتقائي ونشر الخبرات المكتسبة على المستويات القطرية بما في ذلك أفضل الممارسات.

٣٥ - ومن المنتظر تزويد لجنة التنسيق الادارية بمعلومات كاملة حسب الاقتضاء من خلال أجهزتها الفرعية ولاسيما اللجنة الاستشارية للمسائل المتصلة بالبرامج والعمليات أو من خلال اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية

بالتنمية المستدامة، بهدف انشاء الآلية ضمن اطار أوسع للتنسيق فيما بين الوكالات والتي تتولى لجنة التنسيق الادارية وأجهزتها الفرعية اجراؤه. وسوف يساعد ذلك في ضمان عنصر التكامل مع الأنشطة الأخرى التي تبادر بها الوكالات المتعاونة، كما سيسهل على اللجنة المذكورة تقديم تقاريرها الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي.

٣٦ - وأيدت لجنة التنسيق الادارية خلال دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٧، " الترتيبات المقترحة لعملية المتابعة المشتركة بين الوكالات لمؤتمر القمة العالمي للأغذية ..... التي ستركز بصورة خاصة على العمل على المستوى القطرى وتنسيق الدعم المقدم من المقار الرئيسية لهذا العمل" وأوضح تقرير لجنة التنسيق الادارية هذا الأمر بصورة أفضل حيث ذكر:

" سيجرى في اطار هذه الترتيبات، انشاء مجموعات مواضيعية تغطي المسائل المتعلقة بالأمن الغذائي والقضايا ذات الصلة على المستوى القطرى في اطار نظام المنسق المقيم. وعلى مستوى المقر الرئيسي، ستتحمل منظمة الأغذية والزراعة المسؤولية عن التشغيل الشامل لشبكة المنظمات المعنية، بما في ذلك الأطراف من خارج الأمم المتحدة لدعم جهود المجموعات المنشأة على المستوى القطرى، والترويج لوضع مناهج مشتركة، ويتولى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ادارة عنصر للرصد والتقييم يعمل، من بين أمور أخرى، على تجميع بعض التجارب القطرية وتحليلها ونشرها. وسيكون رفع التقارير الى لجنة التنسيق الادارية، حسب الاقتضاء، من خلال اللجنة الاستشارية للمسائل المتصلة بالبرامج والعمليات، أو اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة. كما تتاح النتائج التي تتوصل اليها لجنة التنسيق الادارية للآليات الأخرى أو داخل وخارج آليتها." (تقرير الدورة العادية الأولى للجنة التنسيق الادارية لعام ١٩٩٧).

- **الرصد الحكومي الدولي لعملية تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة**

٣٧ - دعت القمة في إطار الهدف ٧-٣ من الالتزام السابع الحكومات، في شراكة مع جميع أطراف المجتمع المدنى، وبالتنسيق مع المؤسسات المختصة، ووفقا لقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى ١٩٩٦/٣٦ بشأن متابعة ما تعقده الأمم المتحدة من مؤتمرات دولية رئيسية ومن مؤتمرات القمة حسبما يكون مناسبا، الى وضع "جدول زمنى واجراءات ونماذج موحدة للتقارير من خلال لجنة الأمن الغذائى" ..... لاعداد التقارير بشأن "تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمى للأغذية على المستويات القطرية وشبه الاقليمية والاقليمية" (الفقرة الفرعية أ)؛ وموافاة لجنة الأمن الغذائى العالمى بتقارير عن "تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمى للأغذية على المستويات القطرية وشبه الاقليمية والاقليمية" (الفقرة الفرعية ج)، و "رصد عملية تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمى للأغذية على المستويات القطرية وشبه الاقليمية والاقليمية، من خلال لجنة الأمن الغذائى، باستخدام التقارير المقدمة من حكومات البلدان والتقارير عن المتابعة التى تقوم بها وكالات الأمم المتحدة وعن التنسيق فيما بين الوكالات والمعلومات المنتقاة من المؤسسات الدولية

المختصة الأخرى" (الفقرة الفرعية هـ). ويتوقع أن تقدم الحكومات أيضا تقارير منتظمة عن تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة من خلال لجنة الأمن الغذائي العالمي الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي عن طريق مجلس المنظمة (الفقرة الفرعية ز).

٣٨- ودرست لجنة الأمن الغذائي العالمي، خلال دورتها الثالثة والعشرين التي عقدت في روما خلال الفترة ١٤ الى ١٨/٤/١٩٩٧، مسألة الترتيبات التنظيمية لعمليات الرصد واعداد التقارير بشأن تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة، وأحيطت علما بالاجراءات التي اتخذتها المنظمة بالفعل هي وشركائها في هذا المجال. وتشمل الاجراءات، بالاضافة الى قرار لجنة التنسيق الادارية المشار اليه أعلاه، تقديم تقرير الى هيئة حقوق الانسان في مارس/آذار ١٩٩٧ عن نتائج مؤتمر القمة مع اشارة خاصة الى الهدف ٧-٤ الخاص بالحق في الغذاء، وتقرير عن نتائج المشاورة الفنية التي عقدتها المنظمة بشأن نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة، بمشاركة تسع منظمات من منظمات الأمم المتحدة وخمس مؤسسات قطرية و١٥ خبيرا من أحد عشر بلدا.

٣٩ - وفيما يلي مقتطفات من تقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي عما دار فيها من مناقشات، وقد أدرجت هنا لاحاطة المجلس الاقتصادى والاجتماعي، والجمعية العامة للأمم المتحدة بها.

"...واستذكرت اللجنة أن مؤتمر القمة قد أوكل اليها دورا رئيسيا فى رصد تنفيذ خطة العمل، والتقدم نحو تحقيق الحد الأدنى من هدف خفض أعداد ناقصى التغذية الى نصف مستواهم الحالى فى موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥. ولاحظت اللجنة أن من بين مهماتها الأساسية فى هذه الدورة ضمان وضع الترتيبات الفعالة لتمكينها من الاضطلاع بهذا الدور الرئيسى.

وأكدت اللجنة، من جديد، أن المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ الخطة انما تقع على عاتق الحكومات المختلفة. وأبلغ عدد من المندوبين اللجنة بالخطوات التى اتخذتها حكوماتهم لوضع خطط عمل قطرية لمتابعة تنفيذ الالتزامات الصادرة عن مؤتمر القمة...

كما أكدت اللجنة أهمية اتخاذ اجراءات منسقة على المستويات شبه الاقليمية والاقليمية والدولية لدعم الجهود القطرية لتحقيق الأمن الغذائى العالمى المستدام فى أسرع وقت ممكن. وفى هذا الصدد، أعربت اللجنة عن تقديرها للبيانات التى قدمها البنك الدولى، والمعهد الدولي لسياسات الأغذية والتغذية، والصندوق الدولى للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمى، فى سياق متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمى للأغذية، أو النوايا التي أعربت عنها هذه المنظمات فيما يتعلق بالاجراءات ذات الصلة بالأمن الغذائى فى مجالات التنمية الريفية، وتحليل السياسات، والتخفيف من حدة الفقر والمساعدات الغذائية. ورحبت اللجنة، على وجه

الخصوص، بالاستراتيجية الجديدة للبنك ازاء التنمية الريفية: وعنوانها" التنمية الريفية: من النظرية الى العمل" وعلاقتها بأهداف مؤتمر القمة، وروح الشراكة الجديدة بين المنظمة والبنك.

واستذكرت اللجنة ضرورة أن تستند الترتيبات الخاصة برصد وتقديم التقارير بشأن تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة الى ثلاثة مسارات لاعداد التقارير – تقارير من حكومات البلدان، وتقارير بشأن أعمال المتابعة والتنسيق المشترك بين وكالات الأمم المتحدة، والتقارير المقدمة من المؤسسات الدولية ذات الصلة. كما وافقت على أنه يتعين، بالاضافة الى الترتيبات الخاصة بالتدفق المنتظم للتقارير من هذه المصادر الثلاثة الى لجنة الأمن الغذائى العالمى، وضع ترتيبات أيضا لرصد التنفيذ على المستويين شبه الاقليمى والاقليمى. ولاحظت اللجنة بارتياح أن يكون لدى المؤتمرات الاقليمية بند ثابت بشأن متابعة أعمال مؤتمر القمة. وجرى التشديد على ضرورة اتاحة التقارير التى تعد بشأن رصد أعمال متابعة مؤتمر القمة العالمى للأغذية على نطاق واسع، ويمكن أن يكون ذلك من خلال شبكة انترنيت.كما شجعت الأعضاء والمراقبين على تقديم تقاريرهم بهذا الشأن.

ورأت اللجنة ضرورة أن يعكس مشروع نموذج التقارير هيكل خطة عمل مؤتمر القمة العالمى للأغذية برمتها، شاملا للالتزامات السبعة. وأشار عدد من المندوبين الى ضرورة أن يتركز الهدف على توفير معلومات قاعدية عن الاجراءات التى يتم اتخاذها لتنفيذ كل واحد من الالتزامات السبعة. وأشار عدد من المندوبين الى ضرورة أن ينصب تركيز التقارير القطرية على النوعية بدلا من الكمية، وأنه ينبغى تحرى ايجاد التوازن الصائب بين الجانبين النوعى والكمى فى التقارير. وجرى التركيز على ضرورة أن تتضمن المعلومات المقدمة بعض التحليل عن كيفية توجيه السياسات والاجراءات القطرية صوب تحقيق الهدف الذى يتوخاه الأمن الغذائى فى خفض عدد المصابين بنقص التغذية. وأوصت اللجنة بأن يكون اعداد التقارير فى صيغة مبسطة ومباشرة، وضرورة أن تعتمد على تدفقات المعلومات المتاحة بدون تكرار، وأن يتيح قدرا ما من المرونة لعكس أوضاع وظروف بعينها للأمن الغذائى القطرى.

ووافقت اللجنة على اجراءات مؤقتة تستخدم فى اعداد التقارير لعام ١٩٩٧، مبنية على المقترحات التالية التى قدمتها اليها هيئة المكتب:

- تغطى المسارات الثلاثة لاعداد التقارير المذكورة فى الفقرة ١٧ من الوثيقة CFS: 97/5 ، الاجراءات المتخذة لتحقيق الأهداف المحددة فى اطار كل واحد من الالتزامات السبعة؛

- ينبغى أن يتبع، فى اعداد التقارير، هيكل الالتزامات والأهداف الواردة فى خطة العمل. وينبغى أن تشمل هذه التقارير الاجراءات، والأطراف الفاعلة والنتائج، حيثما توافرت، بما فى ذلك عمليات

التقييم النوعي، في اطار كل هدف من الأهداف. ويمكن انجاز ذلك، حيثما كان ملائما، مقابل التدابير المختلفة لخطة العمل كل على حدة؛

- ينبغي أن تصل مسارات التقارير الى الأمانة قبل نهاية يناير/كانون الثاني ١٩٩٨. وينبغي أن تغطي هذه المسارات الفترة حتى نهاية عام ١٩٩٧.

وستبحث لجنة الأمن الغذائي، في دورتها خلال ١٩٩٨، امكانية وضع شكل موحد لاعداد التقارير للفترات المتتالية. وستعقد جماعة عمل مفتوحة تابعة للجنة الأمن الغذائي اجتماعا لبحث المقترحات تحقيقا لهذا الغرض، قبل انعقاد دورة عام ١٩٩٨ مباشرة، مع مراعاة التجربة المكتسبة من دورة التقارير الأولى وكذلك ما تحقق من تقدم في نظم المعلومات والخرائط عن حالات انعدام الأمن الغذائي والحساسية للاختلالات الغذائية. كما ستقدم الأمانة معلومات عن الخبرات المكتسبة في مجال آليات ونماذج اعداد التقارير المرتبطة بمتابعة المؤتمرات والاتفاقيات الأخرى. وستعمل هيئة المكتب، على نحو وثيق، مع الأمانة في المضي قدما بهذه الترتيبات.

وفيما يتعلق بالجدول الزمني لتقديم التقارير اعتبارا من عام ١٩٩٨ وما بعدها من كل جهة معنية، رأى بعض المندوبين أن تحديد نهاية العام كآخر موعد أمر غير واقعي وينبغي تمديده الى فبراير/شباط أو مارس/آذار. واقترح بعض المندوبين الآخرين، مشددين من ناحية على ما تحتاجه التقارير من تكاليف ووقت، ومن جهة ثانية على ما يلزم من وقت لكي تحدث السياسات تأثيراتها ولملاحظة الاتجاهات الاحصائية، أن تقدم التقارير القطرية كل عامين. وقررت اللجنة دراسة هذه المقترحات أثناء دورتها القادمة. (تقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي، الفقرات من ٣٥ الى ٤١).

وأحيطت اللجنة علما بحصيلة دراسة لجنة التنسيق الادارية لمتابعة أعمال مؤتمر القمة كما أحيطت علما بأن لجنة التنسيق الادارية أيدت الترتيبات التي اقترحتها المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والتي اشتملت مجموعات مواضيعية على المستوى القطري ضمن اطار جهاز المنسق المقيم، وسوف يتم انشاء شبكة على مستوى المقار الرئيسية والمستوى الميداني تتناول التنمية الريفية والأمن الغذائي حيث تتم المشاركة والتنسيق في تبادل المعلومات بين الوكالات بما يحقق المرونة ومردودية التكاليف. وطلبت اللجنة تقديم الأجزاء ذات الصلة من تقرير الدورة العادية الأولى للجنة التنسيق الادارية لعام ١٩٩٧ الى المجلس. وقد أتاح تأييد لجنة التنسيق الادارية لهذه الترتيبات أن تعقد هاتان المنظمتان مشاورات مفتوحة مع بقية الأطراف في الأمم المتحدة تتناول الترتيبات التفصيلية بشأن انشاء آلية واعداد خطة عمل أولية. ومن بين المهام الأولى التي يتعين معالجتها، وضع الترتيبات بشأن توزيع ومشاركة المسؤوليات فيما يتعلق بدعم تنفيذ خطة العمل على

أن تؤخذ في الحسبان أيضا عمليات متابعة بقية المؤتمرات الدولية."(تقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي، الفقرة ٤٣).

الخلاصة

٤٠- وبهذه القرارات التي اتخذتها لجنة التنسيق الادارية ولجنة الأمن الغذائي العالمي، تكون الآلية قد دخلت حيز التنفيذ لضمان توافر الدعم المبكر والمتواصل من كل من الأجهزة المشتركة بين الوكالات والأجهزة الحكومية الدولية للجهود القطرية الرامية الى تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وتشدد الترتيبات المتفق عليها على التعاون والتنسيق. وتنطلق من ادراك جميع أولئك المعنيين للحاجة الى انجاز ومواصلة عملية منسقة تتجنب ازدواجية الجهود، وتعزز كفاءة استخدام الموارد البشرية والمالية وفعاليتها التكاليفية مع العمل في نفس الوقت على تقديم المعلومات اللازمة لمختلف المحافل المناط بها عملية رصد الأعمال التي تضطلع بها الحكومات وشركائها في المجتمع المدني، وأعمال المؤسسات الدولية التي تعمل بطريقة متسقة لتحقيق أهداف مؤتمر القمة.

٤١- لقد اتخذ رؤساء الدول والحكومات موقفا مشتركا باعتبار الفقر وسوء التغذية بأبعادهما الحالية في عالمنا، أمرا لا يطاق ووضعا غير مقبول. وتعهدوا بتوفير ارادتهم السياسية والتزاماتهم المشتركة والقطرية لتحقيق الأمن الغذائي للجميع ولدعم الجهود التي تبذل لاستئصال الجوع في جميع البلدان.

٤٢- ولاشك في أن الالتزامات المشتركة والفردية لقادة العالم تمثل خطوة أساسية باتجاه معالجة مشكلة الجوع ونقص التغذية وفي التعجيل بتحقيق الأمن الغذائي العالمي. أما التحدى الماثل الآن فهو أن تتحول الاستراتيجيات والتدابير التي وضعتها خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية الى اجراءات عملية. حتى ينخفض عدد الجوعى وناقصي التغذية تدريجيا بما يتماشى مع الهدف الذى اتفق عليه في مؤتمر القمة. أو بأسرع منه.

- - - - -